

## التوسع الضريبي في سلطنة عمان

أعلن جهاز الضرائب في سلطنة عُمان عن فرض الضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلّاة بنسبة 50٪ اعتباراً من 1 أكتوبر 2020.

ويُذكر بأنّ تطبيق الضريبة الانتقائية في السلطنة دخل حيز التنفيذ في 15 يونيو 2019 وشمل خمس منتجات، وهي المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والمشروبات الكحولية ومنتجات التبغ ولحوم الخنزير.

### نطاق المشروبات المُحلّاة

من المحتمل أن يتم توسيع نطاق المشروبات المُحلّاة ليشمل ما يلي:

- جميع أنواع العصائر والمشروبات الرياضي وشراب الفاكهة/الشعير ومشروبات القهوة والشاي المحضّرة مسبقاً والجاهزة للتقديم، والتي "تحتوي على السكر أو أياً من مشتقاته" (بغض النظر عن نسبة السكر الموجودة فيها).
- أي مراكز أو مساحيق أو جلّ أو مستحضرات أو "أي أشكال أخرى" يمكن تحويلها إلى مشروبات مُحلّاة.

واستناداً إلى تجربة السلطنة في تطبيق الضريبة الانتقائية وكذلك تجارب دول الشرق الأوسط الأخرى في تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات المُحلّاة، فمن المرجح أن تكون الاستثناءات محدودة جداً في هذا الشأن. فإنه وبعد تطبيق قواعد مماثلة في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، من المتوقع أن تشمل هذه الاستثناءات كلاً من العصائر التي تحتوي على فاكهة بنسبة 100٪ (بدون سكر مضاف) والمشروبات التي تحتوي على نسبة لا تقلّ عن 75٪ من الحليب أو بدائل الحليب، أو حليب/طعام الأطفال، أو المشروبات المخصّصة للاستخدامات الغذائية أو الطبية الخاصة. ومما لا شكّ فيه أنّ المعلومات التفصيلية حول هذا الموضوع ستتضح معالمها قريباً – ففي حال تسبّب وجود أي كمية من السكر أو المُحلّيات في مشروب في خضوعه للنطاق الموسّع للمشروبات المُحلّاة، فإنّ ذلك سيتعارض مع ما تمّ اعتماده في دول أخرى، حيث جرى تطبيق الضريبة على "المشروبات المُحلّاة" على أساس كمية السكر الموجودة فيها.

### الأعمال المتأثرة

لا شكّ في أنّ توسيع نطاق الضريبة الانتقائية سيؤثر على معظم الأعمال التي تتعامل مع المشروبات المُحلّاة، وسينجلى تأثير ذلك بشكل أساسي على:

- المنتجين أو المصنّعين؛
- المستوردين؛
- أمناء المستودعات الضريبية؛ و
- مخزّني السلع الذين قد تترتّب عليهم التزامات ضريبية في تاريخ التنفيذ، مثل تجار التجزئة ومحلات السوبرماركت والمطاعم والفنادق ومنافذ المأكولات والمشروبات – يُرجى الاطلاع على المعلومات الواردة أدناه بشأن الآثار الانتقالية على وجه التحديد.

## الأثار الانتقالية

اعتباراً من اليوم الأول، سيتعين على الأعمال التي تملك مخزوناً قائماً من السلع الانتقائية الجديدة تقديم إقرار انتقالي وسداد الضريبة المستحقة عن المخزون المتوفّر لديها.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المهلة ستكون قصيرة، حيث سيكون لدى الأعمال 15 يوماً فقط من تاريخ تطبيق توسيع نطاق الضريبة الانتقائية لتقديم إقرارها الانتقالي وسداد الضريبة المستحقة لجهاز الضرائب. كما يُرجى الأخذ بالعلم أنّ هذه الإقرارات الانتقالية قد تخضع لإجراءات التدقيق للتأكد من صحتها وضمن الاحتفاظ بالمستندات الاحتياطية وسجلات التدقيق بالشكل المناسب.

## الإجراءات الرئيسية للأعمال المتأثرة

يجب على الأعمال المتأثرة إعطاء الأولوية للمسائل التالية:

- إجراء عمليات تصنيف لتحديد المنتجات التي تقع ضمن نطاق السلع التي يجب معاملتها على أنها "مشروبات مُحلّاة".
- طلب الحصول على توضيح من جهاز الضرائب في حالات اللبس والشك – فكلما سارعت الأعمال للحصول على التوضيح المطلوب، كلما ساعد ذلك في تجنّب أي تأخير غير ضروري في تخليص المنتجات عند الحدود وتقليل مخاطر تطبيق الضريبة على المنتجات بشكل غير صحيح.
- التقدّم بطلب إلى جهاز الضرائب لإدراج (أو تأكيد استثناء) المنتجات المصنّعة/المستوردة ضمن القائمة الرسمية للمنتجات الخاضعة للضريبة الانتقائية – حيث أنّ التأخّر في تسجيل المنتجات في هذه القائمة يمكن أن يؤثر على عملية تخليص المنتجات المستوردة.
- تحليل الأثر المحتمل للضريبة الانتقائية على التكاليف الفعلية للمنتج والتسعير والتدفقات النقدية وترتيبات التعاقد التجاري.
- مراجعة العقود بين البائعين والعملاء واتفاقيات التوزيع والوكالة وما إلى ذلك.
- تحديد الأثر المترتب على نظام تكنولوجيا المعلومات الحالي والتغييرات المطلوبة، بما في ذلك إجراء الاختبارات على التقارير/النماذج التي تمّ إعدادها بهدف السماح للأعمال بالامتثال بكفاءة وفعالية.
- تقييم متطلبات التسجيل للضريبة الانتقائية أو تعديل تفاصيل التسجيل الحالي.
- إعداد العمليات الخاصة بتقديم إقرارات الضريبة الانتقائية بكفاءة وسداد الضريبة المستحقة على أساس ربع سنوي بالشكل الصحيح.
- تحديد متطلبات الإقرار الانتقالي وإجراء الترتيبات اللازمة لجرد المخزون في الوقت الصحيح.

ويجب التنويه إلى أن عدم الامتثال لقانون الضريبة الانتقائية هو جريمة يُعاقب عليها القانون وقد يترتب عليها غرامات مالية كبيرة وعقوبات تصل إلى السجن، ناهيك عن الضرر الذي قد يلحق بسمعة أعمالك. ونتيجة لذلك، يجب أن تسارع الأعمال في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أنها مستعدة تماماً لهذه التغييرات.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.